تداعيات كوفيد 19 على منطقة الشرق الأوسط – وجهة نظر اقتصادية

فاطمة لمحرحر | باحثة في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية .

الأوبئة تؤدي إلى الخوف والمحصلة ركود الاقتصاد هذا ما يحدث مع كورونا حاليا ، ككرة ثلج تتدحرج الأزمة لتصيب كل القطاعات والمجالات ، مما سيقلص نمو الاقتصاد العالمي .

فمنذ بداية سنة 2020 والأحداث العالمية تتوالى بوثيرة غير مسبوقة وتضغط على الاقتصاد ، آخرها فيروس كورونا المستجد الذي أصاب بنحو أو بأخر بضربة قاضية الاقتصاد العالمي ، هذه الاصابة كانت لها تداعيات على مختلف القطاعات ؛ فأسواق الأسهم العالمية فقدت أكثر من 6 تريليونات دولار منذ يناير والنشاط الصناعي العالمي انكمش بأكبر وثيرة له منذ عشر سنوات ، هذا وتراجعت أسعار النفط بقيمة –24% مسجلة أدنى مستوى لها منذ أكثر من عام . ويعتبر اقتصاد الشرق الأوسط أحد الاقتصادات التي من المتوقع أن يكون للانتشار فيروس كوفيد 19 تأثير سلبي كبير على أدائه ، على اعتبار أن المنطقة هي المنتج والمصدر الأول للنفط عالميا ، حيث شكل تراجع أسعار النفط بسبب الأضرار الاقتصادية لفيروس كورونا صدمة كبيرة للاقتصادات دول المنطقة .

هذا ، ومن المؤكد أن دول الشرق الأوسط ستضرر بشدة جراء أزمة فيروس كورونا ، فأغلب دول المنطقة تصدر السلع الأساسية التي تستخدم في الصناعة ، وإغلاق العديد من المصانع في جميع أنحاء العالم يعني أن الطلب على تلك السلع سيتراجع وستنخفض أسعارها ، وبالتالي ستواجه سلاسل الانتاج اضطرابات كبيرة بسبب الإغلاق ولعل أكثر الدول تضررا في الشرق الأوسط تلك التي تتصف بحد أدنى من الاكتفاء الذاتي ، لأن صادراتها ستواجه تراجعا في الطلب وارداتها ستزداد كلفة .

وبطبيعة الحال ، فقد نالت أسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط نصيبها من الخسائر ، كما سجلت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا قويا في المنطقة بحوالي 2% ؛ إضافة إلى ذلك ، عرف قطاع السياحة والسفر والنقل خسائر هي الأكثر بين جميع القطاعات ، فأسعار أسهم شركات الطيران ووكالات الأسفار شهدت انخفاضا حادا ، نتيجة توقف حركة السفر الواردة إلى دول الشرق الأوسط ، وأغلقت جل دول المنطقة حدودها الجوية وعطلت أنشطتها الثقافية والدينية .

وفي خضم ما تقدم ، يتوقع أن يكون تأثير فيروس كورونا أكثر حدة وخطورة في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تعاني المجتمعات من أعلى مستويات اللامساواة وعدم الاستقرار بسبب ما شهدته هذه المنطقة وتشهده من احتجاجات شعبية تعبيرا عن غياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد احتج المتظاهرون على ارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وقلة الخدمات الصحية والعنف وفساد النخب الحاكمة . . .

إضافة إلى ما سبق ، فجائحة كورونا تضع دول المنطقة والنظام الإقليمي أمام تحديات أمنية وسياسية واقتصادية ، فمعظم دول المنطقة تعاني من انقسامات سياسية وصراعات عسكرية ، وهو ما يلقي بظلاله ليس فقط على دول المنطقة ، ولكن يفرض ضغوطات اقتصادية على دول الجوار كما هو الحال بالنسبة لأزمة اللاجئين . وفي هذا السياق ،

يأتي فيروس كورونا ليزيد من معاناة دول منطقة الشرق الأوسط ويرفع من الكلفة الاقتصادية في منطقة تشهد اضطرابات جيوسياسية مستمرة، وتعرف بهشاشة أنظمة الأمان الاقتصادي والاجتماعي فيها.

وعلى الرغم من أنه قد يكون من المبكر تقييم الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على منطقة الشرق الأوسط، فإنه سيشكل اختبارا قاسيا لمرونة وقدرة صمود دول المنطقة على إدارة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية؛ إضافة إلى أن الوباء يعتبر عائقا أمام التنمية بمختلف أوجهها وللنظم الصحية والاقتصادية في معظم دول الشرق الأوسط، وذلك بسبب تراجع النمو الاقتصادي وفقدان ملايين الوظائف.

وعليه، فإن الحكومات في دول منطقة الشرق الأوسط مطالبة بتبني سياسات اقتصادية وقائية من أجل المساهمة في التعافي السريع للاقتصاداتها من آثار الوباء، واتخاذ تدابير متجانسة على المستويين الكلي والجزئي.